المصدر: السياسة

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٤

بعد ان حل حزب الوفد نفسه

أعضاء الوفد يتحولون الى مستقلين في مجلس الشعب

القاهرة : علقت الصحف المصرية الصادرة امس على القرار الذي اتخذه حزب الوفد الجديد بحل نفسه .
فقالت « الاهرام » في تعليقها ان هذا القرار يثبت بالدليل القاطع ان

زعماء هذا الحزب لا يرتبطون بالمبادىء بل يرتبطون بالاشخاص واوضحت ان قيادة حزب الوفد الجديد فضلت حل الحزب على رغبة عدد من اعضائه في الابقاء عليه بدون ارتباط بشخصيات محددة بذاتها .
واوضحت صحيفة « اخبار اليوم » رفضها لقرار حزب الوفد الجديد وقالت ان الحزب يجب ان يبقى على اساس المبادىء وليس على اساس الارتباط بشخصيات محددة ، واضافت ان مصر بحاجة الى مبادىء وليس الى احزاب قائمة على اشخاص .
● وكان قرار حل الحزب الذي صدر بموافقة جماعية من اعضائه اول احتجاج من نوعه على الاجراءات التي بدأ حزب مصر الحاكم باتخاذها ، حيث كان من المعروف ان احد الذين استهدفتهم هذه الاجراءات هو حزب الوفد الجديد بالاضافة الى حزب التجمع الوحدوي التقدمي .

وقد جاء في بيان الحل الذي اصدره الحزب بعد اجتماع للجمعية التأسيسية ليلة امس الاول انه قرر « حل حزب الوفد الجديد » .
واعرب الحزب عن احتجاجه ورفضه للاجراءات التي اتخذها الرئيس السادات والتي بموجبها سيمنع زعيم الحزب فؤاد سراج الدين وعددا من كبار اعضائه من النشاطات السياسية .
وقال البيان ان « الحزب يرفض الاجراءات التي تحرمه من رئيسه وزعمائه بطريقة غير دستورية وغير مبررة » .

وكان حزب الوفد الجديد قد شكل في شباط فبراير الماضي واصبح بذلك اول حزب سياسي يشكل بحرية منذ ثورة عام ١٩٥٢ وقد اصبح فورا ثاني اكبر حزب في مجلس الشعب من حيث عدد الاعضاء .
حيث ارتفع عدد الاعضاء فيه الى ٢٦ عضوا في مجلس الشعب وهو يأتي بعد حزب مصر العربي الاشتراكي الحاكم الذي يحتل ٣٠٥ مقاعد .
وقد انخفض عدد الاعضاء الى ٢٠ عضوا بعد استقالة خمسة اعضاء في الاسبوع الماضي وطرد السادس من البرلمان بعد ان وقف وصرخ « ليسقط السادات » خلال مناقشة عاصفة حول المواد الغذائية في اذار ـ مارس ـ الماضي .

وقال البيان ان مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب يخرق « روح ونص الدستور » .
وبغياب الوفد الجديد يبقى ثلاثة احزاب في البرلمان فقط وهم حزب مصر العربي الاشتراكي الحاكم وحزب الاحرار الاشتراكي وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .
ومن بين البنود التي اقرها مجلس الشعب بند يمنع اولئك الذين احتلوا مناصب وزارية او مناصب رئيسية في الاحزاب السياسية قبل ثورة عام ١٩٥٢ من النشاط السياسي .
وكان سراج الدين وزيرا للداخلية في ايام الملكية والامين العام لحزب الوفد القديم .. كما كان السيد ابراهيم فرج الامين العام لحزب الوفد الجديد

والسيد عبد الفتاح حسن نائب الرئيس يحتلان مناصب وزارية في ايام الملكية .
وقال البيان ان الاجراءات الجديدة وقعت كالصدمة .
وقال ان الاجراءات اكتسحت الحرية السياسية وكان من بين اهدافها القضاء على حزب الوفد الجديد .
واتهم البيان الحكومة بكشف القناع « عن نواياها الحقيقية على ان تكون الديمقراطية شعارا فارغا وواجهة للاستفادة من الرأي العام المحلي والدولي » .
ومضى يقول ان الحزب « غير قادر على ممارسة وظائفه في ظل هذه الاجراءات التي تقيد نشاط المواطنين » .
وابلغ عبد المنعم حسين وهو عضو في البرلمان وفي المجلس الاعلى لحزب الوفد الجديد وكالة رويتر قوله ان القرار بحل الحزب كان اجماعيا ونهائيا .
وقال ان القرار كان موضوع دراسات مكثفة ومناقشات خلال الاسبوعين الماضيين بعد قليل من اعلان الاجراءات التي امر بها الرئيس السادات .
وقال السيد حسين ان الاجراءات الاخيرة قد جعلت النشاطات السياسية صعبة بالنسبة للاحزاب .
ووصف عبد المنعم حسين القرار بحل الحزب بانه الحل الاكثر امنا .
وقال ان الاعضاء التابعين لحزب الوفد سيكونون من المستقلين في البرلمان